

Dirassat & Abhath

The Arabic Journal of
Human and Social Sciences



مجلة دراسات وأبحاث

المجلة العربية في العلوم
الإنسانية والاجتماعية

ISSN: 1112-9751

عنوان المقال

ملاحح التربية على المواطنة في التوجهات التربوية التونسية

نجيب زاوي

استاذ مساعد للتعليم العالي

جامعة قفصة - تونس

ملاحح التربية على المواطنة في التوجهات التربوية التونسية

نجيب زاوي

استاذ مساعد للتعليم العالي

جامعة قفصة - تونس

الملخص بالعربية:

إنّ التربية على المواطنة ليست مجرد تمرير لمعارف تحوم حول الوطن، وإنما هي بناء لقيم ومواقف تكرر شعور الفرد بالتعلق به والانتماء إلى تراثه التاريخي. وفي هذا السياق تعتبر الحياة المدرسية الفضاء الأنسب لتدريب التلاميذ على ممارسة حقوقهم وأداء واجباتهم بكل وعي ومسؤولية. نحاول في هذا البحث التساؤل عن مدى استجابة التوجهات التربوية التونسية لمقتضيات قيم المواطنة من خلال تنمية الحس المدني لدى الناشئة.

الكلمات المفتاحية: التربية، المواطنة، التلميذ، تونس، المدرسة، المجتمع، القانون.

Abstract :

Building citizenship is not a mere transmission of knowledge revolving around the motherland, but it is a construction of values and principles promoting the individual's sense of connection and belonging to their historical heritage. In this context, school life is considered to be the most appropriate space for training students to enjoy their rights and perform their duties with full awareness and responsibility. This research tries to detect the extent to which the Tunisian educational orientations go with the requirements of citizenship values through developing the civic sense among generations.

Keywords : Education, Citizenship, Student, Tunisia, School, Law

مقدمة البحث:

قليلة هي الدراسات الأكاديمية العربية التي تناولت مبدأ المواطنة دلاليا وتاريخيا، لأن مفهوم المواطنة يعتبر من المفاهيم حديثة الإستعمال في الفكر العربي، إذ لم يتم تداوله على نطاق واسع في الوطن العربي إلا في العقود الثلاثة الأخيرة.

وتمثل التربية على المواطنة أساس العيش الجماعي لأنها تحدد واجبات الفرد وحقوقه في علاقته بالدولة لأن "تنشئة الفرد من حيث هو عضو بالفعل في دولة وطنية، ومن حيث هو بهذه الصفة داخل في نظام محدد من الواجبات والحقوق"¹.

وتمثل المدرسة الإطار الأمثل لترسيخ الوعي الاجتماعي بأهمية المواطنة في استقرار المجتمع واستمراره. وبالرغم من قدم مفهوم المواطنة، بقيت الحاجة إليه ضرورة ماسة في المجتمعات الحديثة لتضمنه ثلاثة دلائل وهي:

- المدلول القانوني ويفيد حق المواطن في الحرية والمساواة دون إغفال واجباته تجاه وطنه مثل احترام القوانين المعمول بها.

- المدلول الاجتماعي والثقافي، ويعني الهوية الجماعية واحترام المعتقدات الدينية والقيم الثقافية.

- المدلول السلوكي والوجداني والذي يعني حب الوطن والإعتزاز به والذود عنه.

لقد أصبحت التربية على المواطنة رهان المجتمعات الحاملة بتحقيق التنمية المستدامة باعتبارها تنشئة اجتماعية تركز الدور الفعال للإنسان في بناء بيئته المحلية ومجتمعه الوطني

وتعزز شعوره بالانتماء إليه. لذلك مثلت المدرسة ورشة لصياغة المواطنة وحجر الزاوية للديمقراطية.

فالمواطنة إذن هي ظاهرة أو علاقة اجتماعية تركز حقوق أفراد المجتمع وتقنن واجباتهم، ومن هذا المنطلق نطرح السؤال التالي: هل أن النظام التربوي التونسي راهن على غرس روح المواطنة لدى التلاميذ. وهل أن للمواطنة - باعتبارها فكرة وممارسة - وجودا في علاقتنا الاجتماعية أم هي مازالت من حيث الجوهر والأساس جنينا في رحم مجتمع؟

للإجابة عن السؤال لابد من الرجوع إلى الوثائق الموجهة للمنظومة التربوية بالبلاد التونسية، حتى يكتسي البعد النظري لمفهوم المواطنة والتربية صبغة إجرائية.

1. دواعي البحث و إطاره المنهجي

أ. أهداف الدراسة:

تتميز أهداف هذا البحث بواقعيته وإمكانية تحقيقها، نظرا لارتباطه بمفهوم المواطنة بصفته شعورا وجدانيا يحتاج إليه كل أفراد المجتمع، وكذلك باعتباره ممارسة مدنية لا غنى عنها في العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

إن هدف الدراسة ليس التأسيس النظري لمفهوم المواطنة فقط، بل هو البحث أيضا عن كيفية تربيته إجرائيا في التوجهات التربوية بالبلاد التونسية. لذلك ترنو هذه الدراسة إلى البحث عن:

- تحديد دلالات مفهوم المواطنة واستكشاف مضامينه واستجلاء قيمه.
- مقومات التربية على المواطنة ومبادئها.

- مدى اهتمام واضعي البرامج المدرسية بالتربية على المواطنة مضمونا وممارسة وذلك من خلال مقارنة بين القانون التوجيهي لسنة 2002 ومشروع القانون التوجيهي لسنة 2017.

ب. منهج البحث:

اعتمدنا في بحثنا على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تعداد المفاهيم ذات الصلة بالمواطنة واستخلاص النتائج منها.

أكد أبدولي باري Barry Abdoulaye في مقاله الموسوم بـ " المواطنة والتربية على المواطنة والبرامج الرسمية " بأن "برامج التربية على المواطنة مستوحاة من التصورات التي نرسنها عن المواطنة"². وعلى هذا الأساس، فإنّ محتوى البرامج الرسمية هو انعكاس لمدى استيعاب واضعي البرامج لمفهوم المواطنة. لذلك سنقوم باستجلاء منطوق البرامج الرسمية من خلال تحليل القانون التوجيهي واستقرائه.

ت. أداة البحث:

مثلّ تحليل المحتوى الأداة الأساسية لسبر مقاصد التوجّهات التربوية فيما يتعلق بالتربية على المواطنة. وذكر أحمد حسين اللقاني أنّ تحليل المحتوى هو: "أحد الأساليب الشائعة الذي يستخدم في وصف المواد التعليمية لتقويم المناهج من أجل تطويرها، ويعتمد على تحديد أهداف

- اقتصر هذه الدراسة ميدانيا على تحليل كيفية تناول القانون التوجيهي للتربية على المواطنة دون قياس مدى تمثّل التلاميذ أو الطلبة لهذا المفهوم.

ح. اختيار القانون التوجيهي:

التحليل ووحدة التحليل للتّوصل إلى مدى شيوع ظاهرة ما أو أحد المفاهيم، أو الأفكار، وبالتالي تكون نتائج هذه العملية- إلى جانب ما يتمّ الحصول عليه من نتائج من خلال أساليب أخرى- مؤشرات تحدد اتجاه التطوير فيما بعد"³، لذلك اخترنا شبكة تحليل فارنو كوالي (2002) Fernand Quellet ، الخاص بتحليل مدى نجاعة البرامج التربوية في صياغة مقوّمات التربية على المواطنة كأداة منهجية أساسية في بحثنا. وتتكون هذه الشبكة من خمس دلائل محورية وهي:

- الإنفتاح وقبول الآخر.
- التوافق الاجتماعي.
- المشاركة الفعالة في الحياة العامة.
- العدالة والمساواة.
- المحافظة على المحيط والتنمية المستدامة.

ث. أهمية البحث:

نأمل أن تكون هذه الدراسة ذات فائدة على المدى المستقبلي لأصحاب القرار المهتمين بإعداد المناهج الدراسية، حتى تتبلور قيم المواطنة ومبادئها داخل المدرسة وتدعم وظيفتها مزيد غرس روح المواطنة لدى التلميذ التونسي.

ج. حدود البحث:

نجلها في النقاط التالية:

- عدم إجراء مقارنة بين القانون التوجيهي التونسي وبعض القوانين التوجيهية الأوروبية.
- ندرة الدراسات العربية في هذا المجال وخاصة منها الميدانية.

وقع الاعتماد على القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002 ثم على مشروع القانون التوجيهي

لسنة 2017، لأنّ جلّ البرامج والكتب المدرسية تستلهم توجهاتها وأهدافها منهما.

ورد في البرامج الرّسمية للدرجة الأولى من التعليم الأساسي وضمن محور التمشّيات المعتمدة في بناء البرامج الجديدة ما يلي : " يمثل القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي المرجع الأساسي لتحديد ملامح المتخرّج من كل مرحلة من مراحل التعليم. ومن مزايا هذا القانون وخصائصه المميزة مباشرته لمسألة الغايات التربوية المنشودة ومقاصد التعليم من زوايا المختلفة بنظرة شاملة متكاملة"، لذلك سنسلط الضوء على تحليل محتوى القانونين التوجيهيين معتمدين على جملة من الدلائل والمعايير الخاصة بمفهوم المواطنة.

2. السياق التاريخي لمفهوم المواطنة:

نشير في البداية إلى أنّه على الرغم ممّا وصل إليه مفهوم المواطنة من وضوح في الفكر الغربي، إلا أنّه بقي غامضاً في الفكر العربي لتداخله مع عدة مفاهيم مثل الانتماء والهوية.

افترن مبدأ المواطنة بحركة نضال الإنسان من أجل العدالة والمساواة والإنصاف. وكان ذلك قبل أن يستقر مصطلح المواطنة وما يقاربه من مفاهيم في الأدبيات السياسية والفكرية والتربوية. وقد تصاعد النضال وأخذ شكل حركات اجتماعية منذ قيام الحكومات الزراعية في بلاد الرافدين مرورا بحضارة سومر وآشور وبابل وحضارات الصين والهند وفارس وحضارات الفينيقيين والكنعانيين. وساهمت تلك الحضارات وما انبثق عنها من إيديولوجيات سياسية في وضع أسس للحرية والمساواة

تجاوزت إرادة الحكام، فاتحة بذلك آفاقاً رحبة لسعي الإنسان نحو تأكيد فطرته وإثبات ذاته وحقّه في المشاركة الفعالة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات. هذا التوجه فتح المجال للفكر الإغريقي ومن بعده الروماني ليضع كل منهما أسس مفهوم المواطنة. لذلك يمكن القول إنّ المواطنة كمفهوم أو كمجموعة قيم ظهر في الفترة الإغريقية لكن مبادئ المواطنة تبلورت وتجسدت منذ قيام الحضارات الإنسانية القديمة، لأنّ مبدأ الشيء يعني لغوياً أوله ومادته التي يتكون منها.

ارتبط مفهوم المواطنة في الفكر السياسي اليوناني بمفهوم المدينة-cité، إذ كانت المدينة تؤدي نفس الدور الذي تؤديّه الدولة الحديثة. لا يقصد بالمدينة في اللاتينية الحاضرة، وإنما سيفيتاس civitas تعني الشخصية المعنوية والقانونية التي قوامها مجموع المواطنين الذين يعيشون بصورة مستقلة وتسري عليهم نفس القوانين، لذلك يؤكد جان جاك روسو Jean Jacques Rousseau على أنّ المنازل تشكل المدينة أما المواطنون فيكوّنون السيتي⁴.

إنّ تجربة أثينا السياسية بالرغم من بعض النقائص كانت ناجحة لأنّ المفكرين اليونانيين عملوا على إقامة نظام سياسي يحقق العدالة ويربّي النشء الصاعد حتى يمتصوا الصراعات الاجتماعية الموجودة والتي كانت تعيق تقدم المجتمع. وأصبح الإستثمار بالحقوق السياسية والاجتماعية وقيادة الجيش بعد صدور قانون 451 ق م حكراً على الأشراف ذوي الأصول النبيلة، ثم استعيز عن صفة الأصل

وحقوق الإنسان وحرياته. وتكمن العلاقة بين المواطنة والهوية في طبيعة الولاء الاجتماعي العام الذي يتميز به الفرد في الحياة الاجتماعية، ومن ثمّ فاعليته في عملية التفاعل الاجتماعي⁶.

إنّ الديمقراطية بوصفها منهجا لممارسة الحياة العامة لا تتحقق دون تربية الناشئة على قيم المواطنة، لأنها تركز الهوية الجماعية والتي بدورها تعزز دور الفرد في تقرير التوجهات العامة لوطنه. وترتبط المواطنة بالهوية ارتباطا متينا بالرغم من الاختلاف الإصطلاحي لكل منهما. وتحدد الهوية الخصوصيات العقائدية والثقافية والمجتمعية، في حين أنّ المواطنة تقوم بخلق نمط من التكيف والتعايش مع الآخر. ومن هذا المنطلق يبرز مفهوم آخر وهو الانتماء إلى فضاء جغرافي. ويوجد هذا المفهوم وسطا بين مفهومي المواطنة والهوية.

وحاول شريف الدين بن دونه في كتابه نهاية المواطنة رفع اللبس عن التداخل بين المفهومين بالقول " إذا كانت المواطنة كقيمة سياسية، تقوم على الرابط الجغرافي كمؤشر مادي ضروري، ولازم في بنائها، فإن المكونات الماهوية للجماعة المؤلفة من المبادئ، والتي تعكس الخصوصيات المميزة للجماعة، والتي تعرف بالهوية أو الذاتية التي أخذت بعدين: بعد فردي، وبعد جماعي، فهي جملة الصفات التكوينية والسلوكية التي تخص الجماعة"⁷.

لقد اتسم مفهوم المواطنة بالضبابية والتعقيد. فمثلا يعرف البعض المواطنة بالوطنية، في حين أنّ المواطنة ترسم ملامح العلاقة التي تربط بين الفرد والدولة وما تتضمنه تلك العلاقة من حقوق

بمعيار الثروة، أي أنّ ارسنقراطية المواطنين أصبحت تتحدد بما يملكه المواطن الأثيني. أما بالنسبة إلى المواطنة في روما فقد أضفي عليها بعدا قانونيا، إذ يمكن أن يكون أي روماني مواطنا، بغض النظر عن أصله أو ثروته.

إنّ ارتباط فكرة المواطنة بالمدينة أصبحت أكثر وضوحا في العصر الوسيط اللاتيني، إذ كان تاريخ نشأة المدينة حافلا بقصص الصراع بين سيد الإقطاع ومواطني المدن، فالمدن التي كانت تطالب بحقوق تشكل تهديدا للسادة الإقطاعيين. وعرف عالم الاجتماع ماكس فيبر Max Weber المدينة في العصور الوسطى بأنها "كومبيونة منذ البداية، فهي تجمع مشترك، أو جماعي بين أشخاص متساوين، لا يقوم على الوشائج الأسرية أو العشائرية أو القبلية، فكلمة كومبيونة تعبير عن المواطنة المشتركة"⁵.

وإذا كانت الفترة الإغريقية والرومانية المرحلة الجنينية لتشكل مفهوم المواطنة، فلقد مثلت النهضة الأوروبية مرحلة ولادتها بمعناها الحديث، وذلك نتيجة لاهتمام حركة التنوير ببلورة مبدأ المواطنة وتكريسه في الحياة العامة واتخاذ تدريجيا مرتكزا لبناء الدولة الحديثة.

3. إشكالية المفهوم:

إنّ الحديث عن الديمقراطية لا يستقيم دون التطرق إلى مفهوم المواطنة لأنها تبطن في ماهيتها الإبيستيمولوجية حقوق الإنسان وحرياته مثل مشاركته السياسية، وحقّه في المساهمة في بناء مجتمعه. ورأى في هذا الإطار الباحث ثائر رحيم كاظم أنّ "الديمقراطية تقوم على ثلاث ركائز أساسية هي المواطنة، والمجتمع المدني،

فاقدا للحس المدني أو المواطنة، لذلك يدل هذا المفهوم على الإخلاص للوطن واحترام القوانين المعمول بها والوعي بالواجبات.

وعلى أساس من ذلك فالمواطنة ليست حقوقا فقط، بل هي كذلك واجبات يتميز من خلالها المواطن بسلوك نشط في الحياة العامة. إنه العمل من أجل ترجيح المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

4. في حدّ المواطنة:

- لغة: وردت لفظة المواطنة في اللغة العربية على وزن مفاعلة، وأصل اشتقاقها من مادة (وطن). وورد في لسان العرب لابن منظور أن "المواطنة والمواطن مأخوذ في العربية من الوطن، المنزل نقيم به وهو موطن الإنسان ومحلّه، وطن يطن وطنا: أقام به، وطن البلد اتخذهُ وطنا، وجمع الوطن أوطان، منزل إقامة الإنسان، ولد فيه أم لم يلد. ونقول كذلك أوطن الأرض أي وطنها واستوطنها أي اتخذها وطنا"⁸. والجدير بالذكر ههنا أن رافع رفاة الطهطاوي هو أول من استخدم مصطلح المواطنة في العالم العربي الإسلامي بمعناه المدني والسياسي الحديث.

- اصطلاحا: عرّفت المواطنة في قاموس علم الاجتماع⁹ بأنها مكانة أو علاقة اجتماعية

تقوم بين فرد طبيعي ومجتمع سياسي. ومن خلال هذه العلاقة يقدّم الطرف الأول الولاء، بينما يتولّى الطرف الثاني الحماية، وتحدد هذه العلاقة عن طريق القانون. لذلك فإنّ المعنى المتداول للمواطنة هو أن يكون الفرد عضوا في دولة يكون فيها القانون الراعي للمساواة بين

وواجبات. أما الوطنية فهي إحساس يرمز إلى الشعور بالإعتراف بالانتماء إلى الوطن المقيم داخله. لذلك يمكن أن يكون المواطن فاقدا للوطنية إذا كان لا يكنّ حبا لوطنه ولا يرتبط به إلا عبر الانتماء الجغرافي.

لا يوجد في الحقيقة تعريف جامع وثابت لمفهوم المواطنة، لأنه يتأثر بالنضج السياسي والتطور الحضاري وبعقائد المجتمعات. كما يتأثر بالمتغيرات العالمية، إذ أنّ مفهوم المواطنة تجمعته علاقات تفاعل مع مصطلحات أخرى تبين مدى اختلافه عنها، مثل الجنسية والهوية والوطنية. وفي هذا الإطار تعتبر المواطنة جامعة للهوية والجنسية، في حين أنّ الوطنية هي الوعاء الفكري للمواطنة، بمعنى أنّ الوطنية هي عملية فكرية، بينما المواطنة هي ممارسة عملية. أما بالنسبة إلى الهوية فهي انتساب ثقافي إلى معتقدات وقيم ومعايير خاصة بمجموعة اجتماعية خلافا للمواطنة التي هي بالأساس انتساب جغرافي إلى أرض معينة، خلافا للجنسية التي هي خاصية مدنية تضمن للفرد الحماية من قبل الدولة.

إذن يمكن للفرد أن يكون حاملا لجنسية وهوية معينة لكنه لا يتمتع بحقوق المواطنة. إن مبادئ المواطنة لا تتشكل إلا بكفاح أفراد المجتمع من أجل ترسيخ قيمها كالحرية والمساواة. فالمواطنة إذا ليست منحة بل نضال، وليست هبة بل مسؤولية وليست ثابتة بل مستمرة.

وخلافا لما سبق يمكن للفرد أن يتمتع بحقوق المواطنة كاملة داخل مجتمعه دون أن يقوم بأداء واجباته تجاه وطنه. ويعتبر الفرد في هذه الحالة

ثقافيا مشتركا. ولا تقتصر التربية على المواطنة على تمرير المعلومات فقط، بل تهدف إلى تأسيس القيم التي ترتبط بها في ذات الفرد ليستوعبها فكريا، ويمارسها عمليا. فهي لا تستهدف اكتساب المعارف، بل ترنو بالدرجة الأولى إلى تبني قيم ومواقف بالدرجة الأولى.

ويرى في هذا الإطار كارلينايفانز karlina Evans أن التربية على المواطنة "هي تلك التربية التي تتطلب وفقا لأدنى التفسيرات تقديم المعرفة الأساسية بالقواعد المؤسسية التي تتعلق بالحقوق والالتزامات، وتتضمن، وفقا لأقصى التفسيرات تعليمًا ينمي القدرات الضرورية للمشاركة النشطة في العمليات الاجتماعية والسياسية"¹¹.

وتحاول المدرسة العناية بهذا الشكل من التربية حتى تعدل قناعات الفرد واتجاهاته ومواقفه وسلوكياته. فالحاجس الأول بالنسبة إلى التربية على المواطنة هو تدريب التلاميذ على ممارسة قيم المواطنة مثل الكرامة والحرية والمساواة والإختلاف وقبول الآخر. فلا يقتصر إذن الدور المناط بالمدرسة في هذا المجال على تقديم معلومات تخص الحياة المدرسية، بل هي تعمل على تكريس المشاركة الفعالة للمواطن في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا السياق يعرف رسمي عبد الملك رستم التربية على المواطنة بأنها "عملية تهدف إلى توعية الفرد بحقوقه وواجباته الإنسانية، وتقدير إنسانية الإنسان، وتكوين اتجاهات إيجابية نحو الذات ونحو الآخرين، وتمثل مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، والانفتاح على الثقافات العالمية، والمشاركة الإيجابية في الحضارة الإنسانية"¹².

المواطنين، ويكون الضامن لنظام عام من الحقوق والواجبات، لذلك عرفها عبد الوهاب الكيلاني بأنها "صفة المواطن الذي يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات التي يفرضها عليه انتماءه إلى وطن، وأهمها واجب الخدمة العسكرية، وواجب المشاركة المالية في موازنة الدولة"¹⁰.

أما إجرائيا فيمكن تعريف المواطنة بأنها شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة لها ثقافة وتاريخ ومصير مشترك ويشارك الفرد من خلال الانتماء بشكل فاعل في الحياة الاجتماعية.

5. أبعاد المواطنة:

- **البعد القانوني السياسي:** ليست المواطنة وضعا قانونيا يشمل حق التصويت والانتخاب فقط، بل هي كذلك مشاركة فعالة في الحياة العامة بكل تفاصيلها.

- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** انتماء أفراد المجتمع إلى فضاء جغرافي محدّد يساعدهم في تشكيل هوية مشتركة. هذه الهوية الجماعية تحدد طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد عدة.

- **البعد الثقافي:** إن ممارسة المواطنة على أرض الواقع مرتبط بالمنظومة الثقافية السائدة داخل المجتمع. القيم وتساهم المعتقدات الموروثة بشكل لاواع في تحديد طبيعة حقوق المواطنين وواجباتهم.

6. التربية على المواطنة:

التربية على المواطنة هي التربية التي تُعنى بغرس الحسّ المدني لدى التلميذ باعتباره عنصرا ينتمي إلى مجموعة يتقاسم معها تاريخا وموروثا

• **العنصر السلوكي:** وهو الحس المدني الذي يجب أن يتجلى في ممارسات المواطنين والتي تعكس درجة النضج الثقافي.

• **العنصر الوجداني:** وهو شعور الفرد بالانتماء والذود عن الوطن بما يؤدي إلى الإحترام والالتزام الطوعي بالقانون.

7. مدى اهتمام القانون التوجيهي بالتربية على المواطنة:

اقترح فارند كوالي Fernand Quellet سنة 2002 شبكة تحليل تساعد على تقييم مدى نجاعة مختلف البرامج والتوجهات التربوية في مجال التربية على المواطنة. وتكونت هذه الشبكة من خمسة معايير وجب التذكير بها والموازنة بينها.

- الإنفتاح وقبول الآخر
- التوافق الاجتماعي
- المشاركة الفعالة في الحياة العامة
- العدالة والمساواة
- المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة.

المعايير أو مكونات المواطنة	المواضيع والمفاهيم المتصلة بالمواطنة
الإنفتاح وقبول الآخر	الثقافة، الانتماء والهوية، تلاحق الثقافات والتصدي إلى العنصرية
التوافق الاجتماعي	مبدأ الانتماء الجماعي، الفضاء المدني المشترك
المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية	الديمقراطية البناءة، الانتماء إلى أحزاب سياسية
العدالة والمساواة	المساواة في الحظوظ، التمييز الإيجابي، حقوق الإنسان (المدنية، السياسية، الاجتماعية والثقافية)
المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة	الأبعاد البيئية (الطبيعة، الموارد، المناخ، الإطار المعيشي، المشاريع التضامنية)

إنّ التربية على المواطنة ههنا تهتم بتوعية التلميذ بشؤون المجتمع عامة ومشكلاته وترسيخ إدراك الفرد لحقوقه وواجباته. فالهدف الأساسي إذا من التربية على المواطنة هو تمكين الناشئة من المشاركة الفعالة والواعية في الحياة العامة من أجل خلق رأي عام مستنير.

يتضح مما سبق أنّ مفهوم التربية على المواطنة منفتح على عدة مفاهيم مثل مفهوم المدينة الديمقراطية، الشعور بالانتماء والهوية المشتركة والمشاركة السياسية. وغالبا ما تعرّف التربية على المواطنة بأنها بناء للمعارف والمفاهيم الأساسية المرتبطة بالقيم المؤسسة للمواطنة والتي تتعلق بالحقوق والواجبات المساعدة على تكريس مبدأ المشاركة النشطة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لقد بات جليا أنّ التربية على المواطنة تهدف إلى تحقيق الغاية الكبرى للمجتمع ألا وهي تنميته وسعادته. لكن بما أن التربية على المواطنة تعني المشاركة النشطة للمواطنين في حلّ القضايا ذات الاهتمام العام أصبح ضروريا أن ندمج داخل أنشطة المدرسة ممارسات تعنى بتطوير الحس المدني لدى التلاميذ، كأن نجعلهم يشتركون في مسرحيات موضوعها الانتخابات أو العمل المدني.

ليست التربية على المواطنة عملية سهلة لأنها تشمل ثلاثة عناصر لا بد من تناولها معا دون فصل عنصر عن الآخر.

• **العنصر القانوني:** ويعنى بالحقوق التي وجب على الدولة أن تكفلها للمواطنين على قدم المساواة.

ت. تجميع نتائج البحث:

من المعلوم أنه توجد ثلاثة أنواع لتحليل المحتوى، وهي تحليل المحتوى البراغماتي، وتحليل المحتوى الدلالي، وتحليل المحتوى البنائي، فلأننا نبحث عن وجهة نظر واضعي البرامج فيما يتعلق بالمواطنة، ارتأينا اعتماد تحليل المحتوى الدلالي، ونعني به الإجراءات التي يتم بموجبها تصنيف ظواهر المحتوى طبقاً للمعاني الدالة عليها، بصرف النظر عن الألفاظ المفردة التي استخدمت في عملية الاستدلال، ومثال ذلك عدد الكلمات أو الجمل التي تشير في معانيها إلى "المواطنة" أو ما يعادلها.

المواضيع والمفاهيم المتصلة بالمواطنة	المعايير أو مكونات المواطنة
الإنفتاح على الحضارة الإنسانية، انفتاح على الحداثة	الإنفتاح وقبول الآخر
ترسيخ الوعي بالهوية، الانتماء الحضاري، التضامن والتسامح والإعتدال، مجتمع متجذر، الحرية والديمقراطية، تنمية الحس المدني، مجتمع متضامن يقوم على العمل، احترام القيم الجماعية وقواعد العيش معا.	التوافق الاجتماعي
المبادرة، الإرادة الفاعلة، روح المبادرة والإبداع، الإجتهد وحب العمل، ملكة النقد، الإرادة الفاعلة، مواجهة المستقبل، الإسهام فيها ايجابيا.	المشاركة في الحياة العامة والحياة السياسية
العدالة الاجتماعية، حقوق الإنسان، فرص متكافئة، التلازم بين الحرية والمسؤولية، الإنصاف والمساواة	العدالة والمساواة
	المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة

(شبكة تحليل مدى نجاعة البرامج المدرسية في تكريس التربية على المواطنة لـ: فرناند كيلاي (Fernand Quellet 2002)

أ. تقديم القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002:

هو قانون توجيهي للتربية مؤرخ في 23 جويلية، 2002. وورد في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية الصادر بتاريخ 30 جويلية 2002. ويتكون القانون التوجيهي لسنة 2002 من تسعة أبواب مجزأة إلى 70 فصلا. تطرقت مجمل هذه الفصول إلى وظائف المدرسة، نظام التدريس، حقوق التلميذ وواجباته، الفضاء التربوي، التقييم المدرسي، الإطار التربوي والبحث والتجديد في المجال التربوي.

وافتح القانون التوجيهي بذكر رسالة المدرسة والتي برزت في شكل أحكام عامة ومبادئ وتوجهات التربية بالبلاد التونسية. ويكتسي هذا الباب أهمية في دراستنا لأنه يحدد اهتمامات الإطار التربوي والتي ستحدد بدورها مواصفات هذه المنظومة.

ب. القانون التوجيهي لسنة 2002: مدعما أو نافيا للمواطنة :

اعتمدنا شبكة تحليل فرناند كيلاي Fernand Quellet للتعرف على مدى نجاعة القانون التوجيهي لسنة 2002 في تكريس المواطنة لدى التلاميذ. لم نقم في الواقع بتحليل كامل الوثيقة، لكن اقتصرنا على أهداف التربية المندرجة ضمن الباب الأول الموسوم بـ "رسالة التربية ووظائف المدرسة" بالرجوع إلى المعايير المعتمدة.

ث. تحليل النتائج:

تُعنى التربية على المواطنة بشؤون المجتمع ومشكلاته، وتعمل على ترسيخ وعي الفرد بحقوقه وواجباته وتبنيه القيم المدنية. كما ترنو التربية على المواطنة إلى تمكين الفرد من المشاركة الواعية في الحياة العامة، والمساهمة في البحث عن حلول لقضايا المجتمع الشائكة. إضافة إلى دمج الفرد في المجتمع وتعزيز شعوره بالانتماء إلى فضاء جغرافي وثقافي مشترك.

لقد تبين لنا بعد تحليل المعطيات اعتمادا على شبكة تحليل فارنون كوالي وجمع المواضيع المفاهيمية ذات الصلة بالتربية على المواطنة أنّ معيار المحافظة على البيئة ومساهمة الفرد في تحقيق التنمية المستدامة لم يحظ بالاهتمام في محتوى القانون التوجيهي لسنة 2002. في حين وقع التطرق بصورة عامة ومقتضبة إلى معيار الإنفتاح وقبول الآخر، إذ وقع التنصيص على الإنفتاح على الحضارة الإنسانية والإنفتاح على الحداثة، غير أننا نشير هنا إلى أنّ الحديث عن قبول التعددية وإمكانية التعايش مع الآخر غاب تماما عن هذا القانون.

في حين استحوذ معيار التوافق الاجتماعي على النصيب الأوفر في هذا القانون، إذ تعددت المفاهيم والمواضيع المرتبطة بالتعايش المشترك، غير أننا لا ننسى هنا أنّ هذا المعيار لا يمكن أن يتجسّد على أرض الواقع، ما دام المعيار الأوّل - أي قبول الآخر - يكاد يكون غائبا، لأنّ العيش الجماعي مرتبط بمدى قبول الآخر وإدراك ثقافته.

وفي مقابل ذلك، وقع التنصيص على معيار المشاركة في الحياة العامة دون التأكيد على ضرورة المشاركة في الحياة السياسية والتعددية الحزبية. لم يقع كذلك التطرق إلى أهمية تدريب الطفل على العمل النيابي داخل المدرسة من خلال انتخاب ممثلي الأقسام. ويحفز هذا التمشّي البيداغوجي التلميذ على المطالبة مستقبلا بحقه في المساهمة الفعالة في رسم الملامح والتوجهات الأساسية لمصير بلاده.

وبالرغم من تكرار مفاهيم العدالة والمساواة والحرية المسؤولة لم ينص القانون التوجيهي على سبل تحقيق هذه القيم داخل المدرسة حتى تتجسد في سلوك المجتمع برمته. لذلك اتسمت عناصر المواطنة في مجملها بالسطحية وغلب عليها طابع التلقين.

8. مشروع القانون التوجيهي لسنة 2017:**أ. تعريف مشروع القانون:**

ما يزال هذا القانون التوجيهي مشروعا عند إقدامنا على هذه الدراسة، لأنه لم يقع تمريره بعد إلى مجلس النواب للمصادقة عليه. ويتكون هذا القانون من أحد عشر عنوانا انقسمت في مجملها إلى 83 فصلا. ولقد تناولت فصول هذا القانون الأحكام التربوية العامة، ووظائف المدرسة، ومرجعية التعليمات والتقييم، ونظام الدراسة، والفضاء التربوي في الحياة المدرسية، وحقوق الأسرة التربوية والتجديد التربوي.

لقد اقتصر التحليل الذي أجريناه على مشروع القانون التوجيهي لسنة 2017 بواسطة شبكة تحليل لفارند كوالي (Fernand Quellet) على العنوان الأوّل أي الأحكام العامة ووظائف

المدرسة لاحتوائهما على الغايات الكبرى والأهداف التي سترسم نتائج المنظومة التربوية.

ب. تجميع نتائج البحث

معايير المواطنة ومكوناتها	مواضيع مفاهيمية ذات صلة
الإنفتاح وقبول الآخر	الإنفتاح على الحداثة والحضارة الإنسانية، الصداقة بين الشعوب والأمم، احترام الاختلاف، نبذ العنف، الثقة بالنفس دون تعصب والإنفتاح دون تبعية، الإنفتاح على الثقافة الكونية، التثاقف الحضاري.
التوافق الاجتماعي	مدنية الدولة ووحدة الوطن، التضامن والتسامح والإعتدال، المشاركة الفعلية في الحياة المدرسية، الشعور بالانتماء إلى تونس، الوفاء والولاء لها، العدالة الاجتماعية، مجتمع حرّ ومتضامن، التفاهم والسلم والصداقة.
المشاركة في الحياة العامة	النظام الديمقراطي، الجمهورية الديمقراطية، المشاركة الفاعلة، التعبير الحر والمسؤول عن الرأي، التفاعل الإيجابي مع المتغيرات، الفكر النقدي
العدالة والمساواة	تكافؤ الفرص والإنصاف، لا تمييز على أساس الجنس أو الأصل أو اللون أو الدين أو المعتقد أو الضمير، حقوق الإنسان في كونيّتها وشموليّتها، قيم الحرية والمسؤولية.
المحافظة على البيئة والتنمية المستدامة	التنمية الإنسانية الشاملة والمستدامة، التنمية الكاملة، للإرتقاء الاجتماعي.

ت. تحليل النتائج:

لقد اتضح لنا من خلال جمع المواضيع المفاهيمية المتصلة بالمواطنة أن معايير التربية

على المواطنة تجلت بطريقة متوازنة ومتناسقة، فرغم غياب مفهوم التنمية المستدامة في القانون التوجيهي لسنة 2002، فقد قدّمه مشروع قانون 2017 بوصفه غاية للعملية التربوية.

وأكد قانون 2017 على ضرورة اشراك الطفل في العملية التربوية، وتشجيعه على إبداء رأيه وتنمية فكره النقدي حتى يكون عنصرا مساهما في تقرير مصير بلاده. كذلك بدا معيار الإنفتاح وقبول الآخر أكثر وضوحا مقارنة بقانون 2002، إذ تميّز بالإعتدال في مستوى التشبث بالهوية دون التعصب، والإنفتاح دون تبعية.

اعتبر مشروع القانون التوجيهي لسنة 2017 المدرسة فضاء يتمرس فيه المتعلمون والمتعلمات على التواصل والتفاعل الإيجابي بما يتيح لهم فرصا متكافئة للتطور الشخصي والإرتقاء الاجتماعي. وإذا كان جون دو (Jean Douet) يصرّ على أن التربية هي الحياة، وليست مجرد إعداد لها، فإنّ ذلك ينطبق في أوضح صوره على التربية على المواطنة. فهذه التربية تشمل التربية الشخصية والتربية الأخلاقية والقيمية والتنشئة الاجتماعية، ودمجها للمكونات المعرفية والوجدانية والسلوكية، واستهدافها دعم المواطنة الفعالة والمشاركة السياسية والإنخراط المجتمعي والنزوع الطوعي.

لقد مثّلت المشاركة الفعالة هدفا رئيسيا لمشروع القانون التوجيهي، ذلك أنه يمثل القيمة الأساسية التي تقوم عليها المواطنة. ويقول شريف الدين بن دونه في هذا السياق بأنه "يقتضي للإقتراب من قيم المشاركة السياسية توضيح المقصود

والمساواة. إن هذا النوع من التربية يحدد علاقة الفرد بالمجموعة والدولة التي ينتمي إليها. فهو تعليم يشمل المفاهيم المدنية الديمقراطية ومهارات المشاركة المدنية من أجل تكوين مواطنين قادرين على المساهمة في البحث عن حلول حقيقية لقضايا وطنهم.

تتهض التربية بدور مهم في إعداد مواطنين واعين وأكفاء مسؤولين وفاعلين، إذ يمكن للمدرسة أن تتعامل مع الصغار كأصول مجتمعية، محاولة تنمية رغبتهم وشغفهم في المساهمة في الحياة السياسية والاجتماعية وهو ما يستوجب على النظام التربوي إيلاء اهتماما منتظما بالتربية على المواطنة بداية من سنوات ما قبل المدرسة، وانتهاء بالتعليم الثانوي. ويجب ألا نتغافل عن حقيقة مفادها أن المدرسة هي الأداة الوحيدة التي درجت المجتمعات المتقدمة على توظيفها في بث برامجها الإصلاحية وترويجها، لأنها تمثل الحاضنة الأولى لاكتساب الخبرة بعد الأسرة.

لا شك في أن المدرسة ههنا هي النواة الأساسية للتربية على المواطنة، يقع من خلالها إشراك التلميذ في إدارة شؤون الحياة المدرسية وتنشيطها مع السماح له بتقديم مقترحات بغية تطوير أدائها.

إن المدرسة هي الإطار الأمثل لتنشئة التلاميذ على سلوك التطوع وذلك في إطار انجاز أعمال جماعية تقتضيها مستلزمات التعايش مع الآخر، قصد إنجاح التربية على المواطنة في تكوين مواطنين فاعلين في المجتمع، لذلك وجب على المنظومة التربوية إدراج بعض الأنشطة

بالمشاركة أولاً، فالمشاركة تعني القيام بعمل تطوعي من جانب المواطن مع غيره من المواطنين، بهدف التأثير على اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة، أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي¹³.

ولقد أكد مشروع القانون التوجيهي على أن التربية على المواطنة هي خبرانية إلى جانب كونها مفاهيمية "إذ أن المواطنة الفعالة والمسؤولية الاجتماعية تتطلب المشاركة والعمل خدمة للمجتمع، جنبا إلى جنب مع المعرفة"¹⁴.

لقد قدم هذا القانون إذن التربية على المواطنة على أنها تنمية لشخصية الفرد في أبعادها المعرفية والوجدانية والبدنية والخلقية. فالتربية على المواطنة لا تكفي بتشكيل مفاهيم متصلة بالمواطنة لدى التلميذ، بل تمنحه الفرصة كذلك لممارسة أنشطة تساعد على ترسيخ الوعي بمبدأ المساواة والعدالة وتكريسها. وبدأت التربية على المواطنة من خلال مشروع القانون لسنة 2017 تكويناً يتمفصل فيه النظري والعملي من أجل الوعي بالمواطنة التي تعتبر نقطة الإنطلاق الأساسية في تشكيل نظرة المواطن إلى نفسه وإلى وطنه وإلى شركائه في صفة المواطنة.

9. التربية على المواطنة: التمرس بقواعد العيش الجماعي :

عادة ما يتداخل مفهوم التربية على المواطنة مع مفاهيم تربوية أخرى مثل التربية على الديمقراطية والتربية المدنية والتي يتفق البعض على أنها مجرد تسميات بديلة للمفهوم نفسه. وتمثل التربية على المواطنة بشكل عام رؤية متكاملة لبناء مجتمع مدني تسوده الحرية

المدينة في البرامج الرسمية مثل الانتخابات التلمذية والمحاکمات الصورية وجلسات الإستماع البرلمانية. وتؤكد الدراسات أن المدارس التي تعطي للطلاب مهام من المسؤولية والمشاركة داخل المدرسة وخارجها كانت تحقق سلوكا أفضل ومواطنة أفضل، كما أنه من خلال هذه الأنشطة يلتقي الطلاب والمعلمون والآباء وأفراد المجتمع المحلي والمدني، ومن خلالها أيضا يتعلم الطلاب المسؤولية ويمارسون القيادة ويتعلمون مهارات المشاركة¹⁵.

نلاحظ حاليا في البلدان العربية ابتعاد المدرسة عن دورها الأساسي المتمثل خاصة في بناء الحس المدني لدى التلميذ، بل انحصرت اهتماماتها في تمرير المعلومات إلى التلميذ. فمثلا في دراسة حديثة لعبد المنعم المشاط عن مناهج التعليم الثانوي وتنمية المواطنة، قررت عينة من الموجهين والمعلمين وأولياء الأمور (150 مستجوبا) أن المناهج بوضعها الراهن لا تتضمن سوى القليل النادر من الموضوعات التي تنمي المواطنة لدى الطلاب، فهي لا تعرفهم بالحقوق التي تضمنها المواطنة والديمقراطية ومسؤولياتها، ولا تنمي لديهم الوعي بواقع مجتمعاتهم وعالمهم، وتكاد تخلو من الأنشطة والمواقف التي يمارس الطلاب من خلالها حقوق المواطنة ومسؤولياتها¹⁶.

ومثلت المدرسة في البلدان المتقدمة الفضاء المناسب من خلاله يتسنى للتلميذ ضمان تمثيليته داخل مجلس المؤسسة بما يمكنه من إبداء رأيه في جميع المواضيع والمسائل التي تعرض على هذا المجلس، لذلك مثل تدريس التربية المدنية في

هذه البلدان أرضية ملائمة لاكتساب الأسس الفلسفية والتاريخية والسياسية والاجتماعية وفهمها لقيم المواطنة وللديمقراطية الدستورية، حتى تتمكن المؤسسة التربوية من تكوين مواطن واع ومسؤول "لابد للتربية المدنية أيضا من أن تقدم للطلاب الفرص لتطبيق ما يتعلمونه، وتنمية المهارات الضرورية للمواطنة المسؤولة والفعالة، وكذلك إذا كان لهذه التربية أن تدعم المشاركة السياسية والاجتماعية، فعليها أن تتعهد الميول والقيم والإتجاهات الداعمة لمشاركة الأفراد"¹⁷.

ولتتمكن المدرسة من غرس قيم المواطنة لدى التلميذ وجب تدريبه على:

- الإطلاع على الدستور التونسي وأهم القوانين المنبثقة منه مع التأكيد على ضرورة تطبيق محتواه على أرض الواقع.
- إدراك التلازم بين الحقوق والواجبات.
- تحمل المسؤولية الفردية والجماعية من خلال انخراطه في مشاريع مشتركة.
- التوافق مع الآخرين والتعايش معهم.
- التشاور مع الآخرين والتحاور معهم بما يتيح له التوصل إلى حلول مشتركة.
- المبادرة وأخذ القرار مع الإلتزام بقواعد العيش الجماعي.
- ممارسة الحرية المسؤولة.
- ممارسة العمل النيابي من خلال انتخاب نواب الأقسام وإشراكهم في مختلف التدابير وبرامج العمل ذات العلاقة بحياتهم المدرسية لتهيئتهم للممارسة الفعلية للسلوك الديمقراطي.
- تكريس المعرفة البيئية والتنمية المستدامة.

خاتمة البحث

المدرّس أهمية التزاوج بين المحتوى المدرسي والأنشطة والممارسات.

إنّ المواطنة ليست مجرد شعارات، بل هي وظيفة يقوم بها الفرد تجاه وطنه، وهي كذلك سلوك يتّسم به المواطن في علاقته بالآخرين. لذلك أصبح من الضروري إعادة صياغة مناهجنا التربوية حتى يكتسب التلميذ مواطنة تقوم على الإلتزام العقلاني بالحقوق والواجبات والأخذ والعطاء. فنموّ مجتمعنا وتقدّمه هو رهن اتخاذ المواطنة الحقيقية والفعّالة مبدأً وسبيلاً إلى الحياة، وشكلاً للعلاقة بين الفرد والدولة، لأنّ التّربية على المواطنة تمثّل وسيلة للتّنمية والعدالة الإجتماعية فهي "تحولّ المواطن بالقوّة إلى مواطن بالفعل"¹⁸ حسب تعبير ناصيف نصار. لذلك تؤدّي المدرسة دوراً مهماً في إعداد مواطن واع ومشارك ومسؤول، لما تقدمه للتلاميذ من معارف ومفاهيم وأشكال فهم. وتتدخل المدرسة في هذا الإطار بمناهجها وطرقها في التّدرّس. وإذا ما كان المناخ المدرسي يمثل انعكاساً لإراديا لمناخ المجتمع بما فيه من سلبيات وإيجابيات، فإنّ المناهج تمثّل انعكاساً مقصوداً لتطلّعات المجتمع وطموحاته. ويقصد بالمنهج مجموع عناصر البنية التّحتية والفوقية لبناء عقل الإنسان ووجدانه من خلال الإنتقاء الواعي والمدرّس للمعارف والقيم والمبادئ الإنسانية.

أمّا بالنسبة إلى طرق التّدرّس، فلا بدّ من التأكيد على أهميّة الطّريقة الديمقراطية التي تقوم على إشراك المتعلّم في العملية التّربويّة، وتؤكد على الحوار، وتشدّد على قيم الحرية والمساواة والنّقة في النفس. لذلك أصبح ضروريا أن يعي

فهرس الإحالات

16 عبد المنعم المشاط (1992)، التربية والسياسة، دار سعد الصباح ومركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، القاهرة، ص 54.

17Center for civic education, (1995). Constitutional Democracy, Calabasas, p.8.

18ناصيف نصار (2000)، في التربية والسياسة: متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنًا؟ دار الطليعة للطباعة والنشر، ص 13.

1-ناصيف نصار (2000)، في التربية والسياسة: متى يصير الفرد في الدولة العربية مواطنًا؟ دار الطليعة والنشر، بيروت، ص 15.

2Barry Abdoulaye, *Citoyenneté, éducation à la citoyenneté et programmes d'études*, commission des programmes d'études, Québec, 2003

3اللقاني، أحمد حسين، المناهج بين النظرية والتطبيق، مصر: القاهرة، عالم الكتب، 1981.

4جان جاك روسو، العقد الاجتماعي، تريولس غانم، اللجنة اللبنانية لترجمة الروائع، بيروت 1972، ص 26.

5كافين رايلي، الغرب والعالم، ترجمة عبد الوهاب المسيري، عالم المعرفة العدد 90، 1985، ص 225.

6مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية، العدد 1، المجلد 8، 2009، ص 253.

7شريف الدين بن دويه، نهاية المواطن: من قيد الجغرافيا إلى إطلاق الافتراض، ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، 20016، ص 53.

8ابن منظور، لسان العرب، بيروت، دار صادر، 1968، المجلد 13، ص 451.

9محمد غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 56.

10عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، موسوعة السياسة، المجلد الخامس، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط3، 1996، ص 373.

11Evans, K, (2000), Beyond the waork-related Curricuculum: Citizenship and learning After sixteen, ¹¹London, Kogon, p/ 158.

12 رسمي عبد الملك رستم (2001)، دور الادارة المدرسية في تفعيل التربية المدنية في مرحلة التعليم قبل الجامعي في مصر، المركز القومي للبحوث التربوية، القاهرة، ص 92.

13 شريف الدين بن دويه، مرجع سابق، ص 40.

14مصطفى قاسم، (2006)، مرجع سابق، ص 134.

15مصطفى قاسم، التعليم والمواطنة: واقع التربية المدنية في المدرسة المصرية، (2006)، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ص 134-135.